حزيران 2017

العلاقات

الباكستانية ـ الصينية

استجابة للتحديات والفرص المشتركة

المركز الإستشاري
للدراسات والتوثيق

العلاقات

الباكستانية – الصينية

إستجابة للتحديات والفرص والمشتركة

هادي حسين [1]

حزيران 2017

[1] كاتب باكستاني

قائمة المحتويات

مقدمة.....4

1. من السياسة إلى الدفاع: استكشاف فرص التعاون.....6

1.1 العلاقات الدبلوماسية 6

1.2 العلاقات الأمنية - العسكرية كضرورة للتوازن الإقليمي.....8

2 . نحو شراكة اقتصادية:.....10

2.1 التبادل التجاري بين البلدين: 11

2.2 الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني 12

3. التحديات والفرص.....15

خاتمة: 17

المصادر: 18

ملخص:

تقوم بين الصين وباكستان علاقات وثيقة منذ عقود. فقد كانت باكستان من أوائل الدول التي اعترفت بالصين بدلاً من تايوان عام 1951. وفي عام 1962 عززت الحرب الصينية - الهندية هذه العلاقة. من وجهة نظر باكستان لا تزال المعارضة للهند عنصراً هاما في العلاقة مع الصين لكن السياسة الصينية تجاه الهند تبدو أقل تركيزاً على باكستان نظراً إلى أن المخاوف الصينية من قيام شراكة هندية - أميركية تهدف إلى تطويق الصين هي التي تحكم سياسات بكين في جنوب آسيا.

بيد أن الصين تدرك أيضاً ان عدم الاستقرار داخل باكستان يشكل تهديداً كبيراً للاستقرار فى شينجيانغ وأن تعاونها الدفاعي مع اسلام آباد ينطوي على مصلحة مباشرة لبكين بقدر ما هو خير لباكستان.

وفيما يتعلق بالرأي العام الباكستاني فإنه ينظر إلى الصين على أنها صديق طويل الأمد لباكستان أكثر من الغرب. ومع ذلك لا تزال باكستان تعتمد على الولايات المتحدة، ومن المستبعد أن تحوّل علناً تحالفها الرئيسي نحو الصين.

مقدمة

احتفلت باكستان وجمهورية الصين الشعبية في ايار/ مايو 2017 بمرور 66 عاماً على العلاقات الدبلوماسية بين البلدين التي تطورت بشكلٍ مطرّد حتى بلغت مستوى الصداقة والشراكة الإستراتيجية، كما وصفها أحسن إقبال وزير التخطيط في حكومة نواز شريف الباكستانية(1). ولا يختلف إثنان في أن باكستان بالنسبة للصين أكثر من دولة جارة، وكذلك الصين بالنسبة لباكستان، فالعلاقة الودية والعميقة بين البلدين التي قامت على أساس من المصالح المشتركة والاعتماد المتبادل استطاعت أن تتجاوز بكل حكمة وبراغماتية تباين نظاميّ الحُكم، فبكين تتبنى الأيدلوجية الشيوعية، فيما إسلام آباد تتبنى نظاماً جمهورياً إسلامياً. لكن لا الأيدلوجية ولا العواصف التي عصفت بالمنطقة غيرتا شيئاً في العلاقات الباكستانية الصينية، بل على العكس من ذلك أثبت السياق التطوري لتاريخ العلاقة بين البلدين أنهما تمكنا طوال الفترة الممتدة من خمسينيات القرن الماضي وحتى اليوم من حفظ هذه العلاقة وتعميقها حتى أصبحت كما تصفها القيادة الباكستانية "أعمق من المُحيطات، أعلى من جبال الهمالايا، وأحلى من العسل"(2).

يقول "زهان هاوو" في مقالة له على موقع "Behind news" إن العلاقة بين الصين وباكستان "فريدة". وهي كذلك فعلاً، فهذه العلاقة لا تشبه أي علاقة بين الدول الصغيرة والكبيرة في شيء. فالصين مع أنها دولة كبيرة لا تتدخل في بشؤون باكستان السياسية الداخلية، على العكس تماماً من دول كبرى أخرى ، كما صّرح "مشاهد حسين سيد" رئيس لجنة الدفاع في البرلمان الباكستاني حيث قال: "الصين تعاملنا كدولة صديقة وحليفة وشريكة وقبل كل شيء تعاملنا على قدم المساواة، وليس كما يفعل الأميركيون وآخرون". لذلك يعتقد الباكستانيون أن "الصين صديقة في كل الأوقات"، أو كما يصفها "جاي فيرما" الخبير الهندي بالشؤون الإقليمية بأن الصداقة الباكستانية – الصينية "صداقة دائمة".

لكن يبرز اتجاه آخر في إسلام آباد يدعو إلى أن لا تضع باكستان "كل بيضها في سلة واحدة"، فهاجس "الاجتياح الاقتصادي"، واتفاقية التجارة الحرة بين البلدين موضع تحفّظ

وخشية من قبل بعض صقور الدولة العميقة، كما ينقل الكاتب والخبير بالشؤون الدولية "ناصر أجمل" في مقالة تحت عنوان: "الثورة الصينية تكتسح باكستان"(3). غير أن ذلك لا يغيّر من حقيقة أن علاقات البلدين قد شهدت طفرة نوعية مع وصول "الرئيس الصيني تشي جين بينغ" إلى سدة الحكم. فلطالما انحصر التعاون بين البلدين سابقاً بشكله العام على المستوى السياسي والعسكري، لكن خلال زيارة الرئيس الصيني إلى باكستان في نيسان/إبريل 2015 تم وضع اللمسات الأخيرة لمشروع الممر الصيني الباكستاني الاقتصادي، فضلاً عن توقيع 51 مذكرة تفاهم بين البلدين، وافتتاح ثمانية مشاريع، وإطلاق خمسة مشاريع مشتركة في مجال الطاقة. كذلك شملت هذه المرحلة الجديدة من العلاقات بين البلدين المجالات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية بالإضافة إلى التعاون الثقافي. وتتجه العلاقات بين البلدين نحو شراكة متشابكة على الصعيد السياسي والعسكري وفي مختلف المجالات.

متى وكيف بدأت هذه العلاقة بين البلدين؟ وما مدى التعاون المشترك بينهما؟ ماذا عن الولايات المتحدة الأميركية والهند في البين؟ وماذا عن المستقبل على ضوء الممر الصيني الباكستاني الاقتصادي؟

الإجابة عن هذه الأسئلة المهمة تُتيح لنا فهماً أفضل وأعمق للعلاقات الباكستانية – الصينية، وتُبرِز في الوقت نفسه الأهمية الإستراتيجية والجيو-سياسية لباكستان على الصعيدين الإقليمي والدولي، وهو الغرض الرئيس من كتابة هذه الأسطر، فالكتابة عن باكستان ليس ترفاً معرفياً بل هي محاولة لزيادة مساحة الاهتمام بجمهورية باكستان الإسلامية.

1. من السياسة إلى الدفاع: استكشاف فرص التعاون

1.1 العلاقات الدبلوماسية

أول فصول العلاقات الباكستانية – الصينية يعود إلى سنة 1950 عندما اعترفت باكستان بجمهورية الصين الشعبية، بدلاً من تايوان(4). وسرعان ما أقام البلدين علاقات دبلوماسية رسمية سنة 1951 لتصبح باكستان الأولى من بين الدول الإسلامية، والثانية في جنوب آسيا بعد الهند، التي تقيم علاقات دبلوماسية مع بكين.

مع تصاعد حدة التوترات الحدودية بين الصين والهند، التي أدت إلى نشوب الحرب بينهما عام 1962، بدأ البلدان فصلاً جديداً من العلاقات يقوم على أساس توحيد جهودهما لمواجهة الهند، وإعادة ترسيم الحدود بينهما فقامت باكستان سنة 1963 بالتخلي عن طريق "كاراكورام" لصالح الصين لإنهاء النزاعات الحدودية وتعزيز العلاقات مع بكين، ما لاقى بدوره تقديراً واستحساناً كبيراً لدى الأخيرة. ومنذ ذلك الحين نشأ تحالف غير رسمي تطور إلى علاقة وشراكة استفاد منها كلا البلدين على مختلف الصُعد الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية. وبالإضافة إلى الدعم الدبلوماسي، عملت باكستان كقناة مساعدة للصين للانفتاح على الغرب، وذلك عندما لعبت إسلام آباد دوراً أساسياً في الزيارة التي قام بها مستشار الأمن القومي الأميركي هنري كيسنجر، إلى بكين سنة 1971 وأدت إلى إذابة الجليد بين الولايات المتحدة والصين(5).

في المقابل قدمت الصين مساعدات اقتصادية ودعماً سياسياً واسع النطاق لباكستان، ففي العام 1972، استخدمت بكين حقّ النقض الفيتو لأول مرة في مجلس الأمن الدولي لمنع قبول بنغلاديش (باكستان الشرقية سابقاً) في الأمم المتحدة. ولم يقف الأمر عند هذا الحد فقد استمرت الصين في تعزيز علاقاتها بباكستان لاسيما عقب وخلال الحرب الباكستانية – الهندية سنة 1971 التي انتهت بانفصال باكستان الشرقية (بنغلادش اليوم)، وذلك من خلال تزويد باكستان بأكثر عن ستين طائرة من طراز ميغ 19، والعديد من قطع سلاح المدفعية، ودعمها مالياً من خلال منحها قروضاً بقيمة 110 ملايين دولار.

ولـم يتوقـف الـدعم الصـيني عنـد هـذا الحـد بـل تضـامنت بكـين مـع إسـلام آبـاد فيمـا يتعلـق بالقضـية الكشـميرية وذلـك مـن خـلال مسـاندة كفـاح شـعب كشـمير فـي الحصـول علـى حقـه فــي تقريــر المصــير وقــد أعلنــت الصــين عــن موقفهــا هــذا خــلال زيــارة رئــيس الــوزراء الباكسـتاني "ذو الفقـار علـي بوتـو" إلـى بكـين سـنة 1976. فـي المقابـل دعمـت باكسـتان الصـين فـي قضـية تـايوان وفـي التبـت، وشـينجيانغ وغيرهـا مـن القضـايا المتعلقـة بالمصـالح الجوهرية للصين.

بدايـة ثالـث فصـول العلاقـة بـين البلـدين كانـت عـام 1979 عنـدما انضـمت بكـين إلـى جمـوع الــدول التــي اصــطفت بالــدور لتقــديم المســاعدات العســكرية والاقتصــادية لمــا يُســمى "المجاهـدين" لمحاربـة الاتحـاد السـوفياتي فـي أفغانسـتان، وذلـك مـن خـلال باكسـتان فـي عهــد الــزعيم الإصــلاحي الصــيني الكبيــر "ديــنج شــياو بــنج"، وفــي العــام 1986 توصــل الطرفان لاتفاق شامل للتعاون النووي.

بيـد أنـه مـع سـقوط الاتحـاد السـوفياتي وتفـرّد الولايـات المتحـدة الأميركيـة بالهيمنـة علـى النظــام العــالمي الجديــد، شــهدت العلاقــات الباكســتانية – الصــينية تراجعــاً، نظــراً لمحاولــة الصـين تعزيـز علاقاتهـا بروسـيا الاتحاديـة والهنـد لمواجهـة التهديـد الأميركـي. لكـن مـع قبـول عضـوية باكسـتان كمراقـب فـي منظمـة شـنغهاي للتعـاون عـام 2005 دخلـت العلاقـات بـين البلــدين مرحلــة مــن الشــراكة الإســتراتيجية والتعــاون الإقليمــي مــن خــلال توقيعهمــا علــى اتفاقيــة صــداقة وتعــاون وذلــك أثنــاء زيــارة رئــيس وزراء الصــين ويــن جيابــاو لباكســتان فــي نيسـان/أبريل مـن العـام نفسـه. واسـتمرت العلاقـات بـين البلـدين فـي التقـدم بشـكل مطـرد. ففـي العـام 2006 وقعـت الصـين وباكسـتان اتفاقيـة تجـارة حـرة مـن أجـل مضـاعفة حجـم التجـارة الثنائيـة ثلاثـة أضـعاف ليصـل إلـى 15 مليـار دولار. وبموجـب هـذه الاتفاقيـة بـدأ البلـدين بإزالـة الرسوم الجمركية من على كل البضائع بدءًا من أول تموز/يوليو عام 2007.

مـع اسـتلام شـي جـين بينـغ السـلطة فـي بكـين عـام2013، واقتـراح الصـين الاسـتراتيجية الكبـرى المعروفـة باسـم "حـزام واحـد وطريـق واحـد"، دخلـت العلاقـات الباكسـتانية – الصـينية فـي مرحلـة جديـدة مـن الشـراكة الإسـتراتيجية التـي تـم تتويجهـا عـام 2015 بـإطلاق مشـروع

الممر الاقتصادي الصيني – الباكستاني الذي تبلغ قيمته 46 مليار دولار وذلك خلال زيارة الرئيس الصيني لإسلام آباد.

1.2 العلاقات الأمنية - العسكرية كضرورة للتوازن الإقليمي

في مجال الدفاع يعود التعاون بين الصين وباكستان إلى السنوات الأولى من تأسيس باكستان عام 1947. وقد ساعدت الصين في إنشاء مجمع باكستان للطيران والصناعات الثقيلة في تاكسيلا، والعديد من خطوط الإنتاج في مصانع الذخائر الباكستانية، ومشاريع المصانع البحرية والصواريخ. ومن الأمثلة على ذلك مجمع باكستان للملاحة الجوية في كامرا، والصناعات الثقيلة والمجمع الميكانيكي الثقيل، ومصنع إعادة البناء الثقيلة في تاكسيلا ومصنع الصلب الباكستاني في كراتشي.

وتفيد مصادر في اسلام آباد أن الصين كان لها، ولا يزال، الدور الأهم والأبرز في بناء وتطوير القدرات الدفاعية لباكستان لا سيما خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن التاسع عشر. فقد حصلت باكستان سنة 1992 على حزمة من الصواريخ الباليستية الصينية قصيرة المدى من طراز M-11. كما ساهمت الصين أيضاً في بناء وتطوير طائرات حربية من طراز F-7، والطائرات النفاثة من طراز K_8 وفي اطار الإنتاج الدفاعي المشترك للأسلحة والمعدات بين باكستان والصين قام البلدان بتصنيع طائرة رعد JF_17 في مجمع القوات الجوية الباكستانية للطيران، والذي أضفى على القوات الجوية الباكستانية تفوقاً نوعياً على صعيد سلاح الجو في المنطقة. كما ساعدت الصين مؤخراً باكستان على تطوير طائراتها البدون طيار(6).

ويتعاون البلدان تعاوناً وثيقاً في مجال الدفاع البحري في المحيط الهندي وفي بحر الصين الجنوبي. ففي شباط/فبراير 2016 أجرى البلدان في إسلام أباد حواراً بشأن الملاحة البحرية والأمن لتعزيز التعاون البحري الثنائي، وأمن الملاحة، وتبادل حرس السواحل، والبحث العلمي البحري والإنقاذ، ومصائد الأسماك.

ويمكن تفسير هذا التعاون العسكري بين البلدين برغبة البلدين في كبح عجلات الهند المتسارعة بدعم الولايات المتحدة التي تستخدم الورقة الهندية للضغط الدائم على الصين كخيار إستراتيجي، لا سيما بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر2001 وانتقال العلاقات الهندية – الأميركية إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية، ثم توقيع اتفاق التعاون النووي في سنة 2008 الذي يثير حفيظة الصين التي تحرص على التوازن الإقليمي في جنوب آسيا، والوقوف في وجه سياسات الولايات المتحدة الساعية لإحتواء الصعود الصيني(7). ثم إن دخول باكستان والهند في سباق تسلح تقليدي ونووي فرض على إسلام آباد البحث عن شركاء خارجيين لتوفير مصادر التسليح والتكنولوجيات العسكرية.

يمكن اعتبار العلاقة الأمنية التي يمكن اعتبارها الركن الاساسي للعلاقات الصينية – الباكستانية. ومما لا شك فيه أن التعاون النووي بينهما يلعب دوراً محورياً في عملية تعزيز الثقة المتبادلة وتحقيق الاستقرار والتوازن الإستراتيجي في الإقليم. فقد لعبت الصين دوراً رئيسياً في بناء وتنمية قدرات باكستان النووية خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات، وذلك عبر تزويد باكستان بالعديد من المكوّنات الحيوية، كبيعها 5000 مغناطيس حلقي ضروري في عملية الطرد المركزي الخاص بتخصيب اليورانيوم. كذلك ساعدت الصين في بناء مفاعل كاسما في البنجاب للأغراض البحثية والمزود بوحدة لاستخلاص اليورانيوم. كما وقع البلدان أثناء زيارة الرئيس الباكستاني آصف زرداري في أكتوبر/تشرين الأول 2008، اتفاقية تعاون تتعهد الصين بموجبها مساعدة باكستان لتعزيز قدراتها النووية السلمية من خلال بناء مفاعلين نووين جديدين في منطقة تشاشما. تبلغ تصل سعة كل منهما 1100 ميغاوات ويتوقع الانتهاء من بنائهما بحلول عام 2019 وتقوم الصين ببناء مصنعين آخرين في كراتشي بطاقة توليدية تبلغ 1100 ميغاواط من كل محطة. وستصل هذه المحطات النووية إلى 3380 ميغاواط عند التشغيل الكامل.

والواقع أن العلاقة بين الصين وباكستان النووية مرت بمنعطفات كثيرة كان أبرزها توقيع الصين على معاهدة حذر إنتشار الأسلحة النووية عام 1992، وتطور النظام الدولي لمنع الإنتشار النووي، بيد أن ذلك لم يمنع البلدين من المضي قدماً في تعزيز تعاونهما النووي وأعلن وانغ شياوتاو، نائب وزير لجنة التنمية والإصلاح الوطني، في مؤتمر

صحفي في بكين أن الصين "ساعدت في بناء ستة مفاعلات نووية في باكستان بطاقة إنتاجية كاملة تبلغ 3.4 مليون كيلو واط"(8).

ويعود لهذا التعاون بين البلدين الفضل في نجاحهما في تحقيق الأمن والسلم الإقليميين فمنذ عام 1962 لم تنشب حرب واسعة بين الهند والصين رغم نزاعاتهما الحدودية وخلافاتهما الشديدة. كذلك الأمر بالنسبة لباكستان والهند فمنذ حرب "انفصال بنغلاديش" في عام 1971 لم تنشب بين حرب البلدين، بإستثناء مناوشات حدودية.

2 . نحو شراكة اقتصادية:

لا مزايدة أو غلو في القول إن التعاون الاقتصادي أبرز وجوه التعاون الصيني – الباكستاني إذ إن البلدين يوليان التعاون الاقتصادي أهمية خاصة، وتؤدي الشراكة السياسية بينهما إلى نتائج ملموسة على صعيد التعاون الاقتصادي في الوقت الراهن لمصلحة البلدين الحيوية. فباكستان البلد الذي يواجه مشاكل وتعقيدات عدة فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ترى في الصين أكثر من دولة صديقة مساعدة وهي تسهم في تحسين "قدرة صنع الدماء الجديدة" والتي تعد ضرورية لإنعاش الاقتصاد وضمان التنمية المستدامة.

ترى الصين من جهتها أن التعاون الاقتصادي مع باكستان ضروري، لا سيما من خلال مشروع الممر الاقتصادي الذي تعّول عليه كثيراً في تنمية المنطقة الغربية من الصين. كما يسهم البلدان كثيراً في الرخاء الإقليمي، إذ تعمل باكستان كجسر بين الصين ودول في جنوب ووسط وغرب آسيا، فيما يطور أكبر اقتصاد في آسيا العلاقات والتعاون مع هذه الدول. وبهذا التعاون تعتزم كل من الصين وباكستان إنشاء طريق للنقل يربط الصين بمنطقة الخليج العربية يستهدف تعزيز النمو الاقتصادي في المنطقة التي سيمر بها ويخفض زمن شحن البضائع من الصين إلى المنطقة.

2.1 التبادل التجاري بين البلدين:

يلعب التكامل الاقتصادي الإقليمي دوراً هاماً في تنمية الاستقرار الإقليمي. ولا سيما في بيئة مضطربة كمنطقة جنوب آسيا وذلك من خلال تكثيف وتعزيز العلاقات الاقتصادية الثنائية. ثم إن المشاريع الاقتصادية الثنائية بين إسلام آباد وبكين تجذب لاعبين إقليمين آخرين للاندماج في مشاريع وكتل اقتصادية إقليمية ما يعزز الترابط الاقتصادي بين اللاعبين الإقليميين، كما هو الحال مؤخراً في مشروع الممر الاقتصادي الصيني- الباكستاني، الذي إستقطب دولاً فاعلة كروسيا الإتحادية وايران اللتين ابديتا رغبتهما في الانضمام لهذا المشروع الذي تبلغ قيمته حتى الآن 46 مليار دولار، وسيأتي الكلام عنه بعد عرض موجز لمسيرة التعاون بين البلدين فيما يخص التبادل التجاري كمقدمة تمهيدية للكلام عن مشروع الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني الذي يرى فيه خبراء ثمرة عقود من التواصل التجاري بين البلدين.

في مرحلة مبكرة من العلاقات الدبلوماسية بين البلدين واجهت التجارة الباكستانية تحديات وعقبات عدة عندما خفضت الهند قيمة عملتها، ما جعل أسعار السلع المستوردة أغلى بالنسبة للهنود، فراحت باكستان تبحث عن سوق أخرى لمنتجاتها وشركاء تجاريين أكثر جدية. جاءت اولاً صفقة مقايضة الفحم الصيني مقابل القطن الباكستاني وبشكلٍ تدريجي بدأت التجارة الصينية الباكستانية تتطور على أساس من المصالح المشتركة والثقة المتبادلة. وفي عام 1952 بلغت قيمة إجمالي الصادرات الباكستانية إلى الصين 83 مليون دولار، أي 15.7٪ من إجمالي صادرات باكستان. وفي كانون الثاني/يناير 1963 وقع البلدان أول إتفاقية تجارية رسمية بينهما في وقتٍ كان الاقتصاد الباكستاني على شفير الهاوية والانهيار نتيجة لسياسات بعض القوى الغربية التجارية. لكن اهتمام الصين بالتجارة مع باكستان أنقذ الأخيرة مجدداً من كارثة اقتصادية.

مع استلام الجنرال برويز مشرف زمام السلطة في باكستان، دخلت العلاقات الاقتصادية الثنائية مرحلة جديدة. فقد ركزت حكومة مشرف كثيراً على التعاون الاقتصادي مع الصين. وخلال الزيارة التي قام بها إلى بكين عام 2000 أكد على ضرورة العمل والتعاون المشترك من أجل توسيع التجارة والاستثمار بين البلدين لتعزيز الشراكة الاستراتيجية.

بـدورها وافقـت بكـين عـام 2003 علـى اسـتثمار 740 مليـون دولار لبنـاء مشـروع تشاشـما الثـاني. وفـي كـانون الأول/ديسـمبر 2004 زار رئـيس وزراء باكسـتان بكـين ووقـع سـبعة اتفاقات في قطاعات الطاقة والتجارة والاتصالات وغيرها.

قـد نقلـت اتفاقيـة التجـارة الحـرة التـي تـم توقيعهـا بـين البلـدين عـام 2007، خـلال زيـارة الـرئيس الصـيني هـو جـين تـاو لإسـلام آبـاد، العلاقـات التجاريـة إلـى أعلـى مسـتوياتها، بحيـث ارتفـع ميـزان التجـارة بـين باكسـتان والصـين مـن 1.8 مليـار دولار(2004-2005) إلـى 4.0 مليـار دولار (2007-2008). كما ارتفعت صادرات باكستان إلى الصين بزيادة قدرها 35٪ سنوياً.

وفـي تشـرين الأول/أكتـوبر 2008، زار الـرئيس الباكسـتاني آصـف علـي زرداري الصـين، وخـلال الزيـارة وقعـت الـدولتان أكثـر مـن اثنـي عشـر اتفاقـاً فـي مجـال الطاقـة، والتجـارة، والزراعـة، والتعـدين والاتصـالات وغيرهـا. وبينمـا تؤكـد الزيـارات الدوريـة التـى يقـوم بهـا الـرئيس زرداري للصـين دعـم الصـين لباكسـتان فـي وقـت الحاجـة. وخـلال زيـارة رئـيس وزراء باكسـتان سـيد يوسـف رضـا جيلانـي الصـين، فـي أيار/مـايو 2011، أعلـن عـن نيـة كـل مـن الصين وباكستان رفع حجم التبادل التجاري إلى 15 مليار دولار(9).

وتفيـد تقـارير اقتصـادية أن البلـدين نجحـا فـي رفـع حجـم قيمـة التبـادل التجـاري بينهمـا إلـى 16 مليـار دولار. وارتفعـت صـادرات الصـين إلـى باكسـتان بنسـبة 10٪ خـلال السـنوات الخمـس الأخيـرة، ونتيجـة لـذلك ارتفعـت حصـة الصـين مـن إجمـالي الصـادرات الباكسـتانية تـدريجياً مـن أربعة في المئة في 2009-10 إلى تسعة في المئة خلال السنة المالية 2014-15.

2.2 الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني

أبـرز مـا توصـلت لـه باكسـتان والصـين علـى صـعيد العلاقـات الإقتصـادية الثنائيـة هـو توقيـع مـذكرة تفـاهم بشـأن بنـاء الممـر الاقتصـادي بينهمـا خـلال زيـارة رئـيس الـوزراء الباكسـتاني نـواز شـريف إلـى بكـين فـي النصـف الثـاني مـن عـام 2013 وقـد اعتبـر شـريف هـذا المشـروع الإنجـاز الأكبـر لباكسـتان بعـد القنبلـة النوويـة واصـفاً "مغيـر اللعبـة"(Game changer) (10).

والقيادة الصينية بدورها تعول كثيراً على هذا المشروع وقال عنه رئيس الوزراء لي كه تشيانغ: "إن الصين لديها مصلحة إستراتيجية في هذا الممر".

والممر الاقتصادي الصيني – الباكستاني الذي يُطلق عليه (CPEC) هو مجموعة من مشاريع البنية التحتية والطاقة والنقل والتعاون الصناعي قيد الإنشاء حالياً على طول المساحة الممتدة من المنطقة المتاخمة لجنوب الصين (كاشغار- شينجيانغ) في إقليم غلغت- بلتستان (شمال باكستان) إلى أقصى جنوب غرب باكستان في ميناء غوادر المطل على مياه بحر العرب الدافئة بكلفة إجمالية للمشروع تقدر بـ 46 مليار دولار. و من المقرر إنجاز المشروع على مراحل: المرحلة الأولى إنجاز مطار جوادر الدولي وتجهيز ميناء جوادر. ومن المتوقع الانتهاء من هذه المرحلة بحلول عام 2017. ويشمل المشروع أيضاً توسيع طريق كاراكورام السريع. ومن المقدر أن تتجاوز قيمة تلك المشاريع جميع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في باكستان منذ عام 1970 وستعادل 17 في المئة من إجمالي الناتج المحلي في باكستان لعام 2015. وبحسب التوقعات فإن مشروع الممر الاقتصادي سيخلق حوالي 700،000 فرصة عمل مباشرة خلال الفترة 2015-2030، وسيضيف حوالي 2.5 نقطة مئوية على معدل نمو باكستان.

وتعوّل باكستان كثيراً على هذا المشروع لدفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال تحسين البنية التحتية وحل مشكلة الطاقة. وتتوقع الحكومة الباكستانية أن تصل معدلات النمو الاقتصادي إلى 7% بحلول عام 2018. وهذا أكبر استثمار اجتذبته باكستان منذ انفصالها عن الهند عام 1947، وأكبر استثمار خارجي للصين على الإطلاق. ويعتزم البلدان تعزيز العلاقات الثنائية بينهما عبر خطة الاستثمار الضخمة هذه وسيضمن المشروع لباكستان أن تصبح مركز اقتصادياً إقليمياً، لا سيما وأن باكستان تقع عند تقاطع ثلاثة محركات نمو في آسيا هي: جنوب آسيا والصين وآسيا الوسطى وسيساعد الممر الاقتصادي في دمج هذه المناطق لتصبح منطقة اقتصادية واحدة.

ومن حسن الطالع أن غوادار وأورمارا في باكستان يوفران أقصر الطرق وأكثرها فعالية من حيث التكلفة لإمدادات النفط من الخليج الفارسي إلى الصين، بالإضافة إلى توفير وصول سريع وأقل كلفة إلى أفريقيا والبحر الأبيض المتوسط.

بعد قبول باكستان في 10 تموز/يوليو 2015 كعضو دائم في منظمة شنغهاي للتعاون زادت أهمية باكستان الإقليمية كعامل محدد للسلام والأمن والتعاون الفعال بين الدول الأعضاء والدول المراقبة في المنظمة. وتعني هذه العضوية الكثير لباكستان، لأنها إذا أرادت أن تصبح ممراً للطاقة من خلال الدعم الروسي يجب أن تكون على علاقات صحية مع الهند، وهذا ما تأمل باكستان تحقيقه من خلال قبول عضوية الهند في منظمة شنغهاي وجلوسهما إلى الطاولة نفسها(11).

وتستند الأهمية التى تعلّقها باكستان على منظمة شانغهاي للتعاون إلى قدرتها على أن تصبح ممراً تجارياً يبعث الحياة لجمهوريات آسيا الوسطى غير الساحلية وشينجيانغ في غرب الصين. كما أن انضمام باكستان لمنظمة شانغهاى للتعاون سيعزز بشكل كبير موقف البلاد فى المنطقة والعالم وسيكون له أثر إيجابي على العديد من القضايا الرئيسية المتعلقة بالتعاون العسكري والفني بين روسيا وباكستان ومشروعات الاتصالات الضخمة مع الصين. ومع الخطط الجارية لربط الحزام الاقتصادي لطريق الحرير مع الاتحاد الاقتصادي الأوروبي فإن دور باكستان في الاقتصاد الإقليمى ومشروعات البنية التحتية سيزداد بالتأكيد لأن مشروع كاشجار – جوادار بين إسلام آباد وبكين جزء من حزام طريق الحرير. وبالمثل فإن الممر الاقتصادي بين الصين وباكستان الذي تم الإعلان عنه مؤخراً (CPEC) يخلق فرصاً اقتصادية لكل من باكستان وأعضاء المنظمة. ومن شأن هذا المشروع سد الفجوة بين القارات. وحالما تبدأ اللجنة عملها سترتبط الصين وباكستان بوسط آسيا والقوقاز وروسيا(12).

وبالفعل بدأت تلوح في الأفق تطورات إيجابية، فقد وقعت باكستان وقيرغيزستان وطاجيكستان اتفاقية حول صادرات الكهرباء من دول آسيا الوسطى. علاوة على ذلك وافقت باكستان والصين وقازاقستان وقيرغيزستان على بدء خدمة حافلات الباص للنقل البري. هذه التطورات الإيجابية إلى جانب مشروع جوادر تجعل باكستان حلقة لا غنى عنها للدول الأعضاء في المنظمة. وتشارك باكستان حالياً في تنويع صادراتها وإيجاد أسواق جديدة يسهل وصول منتجاتها إليها. كذلك يمكن لعضوية منظمة شانغهاى للتعاون تمهيد الطريق لإنجاز خط أنابيب غاز تركمانستان وافغانستان وباكستان والهند ومشروع

نقل وتجارة الكهرباء بوسط آسيا وجنوب آسيا المعروف باسم كاسا-1000. كما تشير التقديرات إلى أن باكستان ستكون قادرة على جذب استثمارات مهمة في قطاعات الطاقة والبنية التحتية التي تتمتع بها بلدان المنظمة.

3. التحديات والفرص

تجد باكستان نفسها وسط ديناميات إقليمية تؤثر على مجريات سياستها الخارجية والداخلية كمحددات جيوسياسية تُفرض عليها بشكل مباشر حيناً وغير مباشر في أحيانٍ أخرى. فمنذ بداية القرن الواحد والعشرين شكلت آسيا الوسطى وجنوب آسيا محور السياسة الدولية نتيجة للحرب التي تشنها الولايات المتحدة وحلف الناتو على الإرهاب في أفغانستان من جهة، وحضور الصين الصاعدة وعودة روسيا ما بعد مرحلة الرئيس بوريس يلتسن البائسة من جهة أخرى. ونظراً للتطور المستمر في تشكيل القوى الموجودة في المنطقة منذ الخمسينيات وجدت الصين وباكستان أن من المفيد للجانبين العمل معاً من أجل تحقيق المزيد من الرخاء والسلام في المنطقة. وأدى ذلك إلى إقامة علاقة استراتيجية ثنائية تهدف إلى الحفاظ على المصالح المتبادلة. غير أن البلدين يواجهان في الوقت نفسه تحديات متشابكة يُخشى أن تؤدي إلى توتر العلاقات الثنائية. فالتحدي الرئيسي الذي يواجهه التعاون بين الصين وباكستان في المنطقة هو فهم التيارات المدمرة والبناءة التي تجري عبر المنطقة والتعامل معها بشكل صحيح. ولا بد من إيجاد فهم مشترك للتحديات والفرص في هذا الصدد.

إن مفاهيم الأمن الأميركية والصينية المتضاربة والمختلفة تشكل سبباً محتملاً لعدم الاستقرار في المنطقة. والمشكلة – كما يذكر هنري كيسنجر في كتابه "عن الصين" – تكمن في أن الإجراءات التي يعتبرها الصينيون دفاعية بطبيعتها ينظر إليها الأميركيون على أنها عدوانية والعكس بالعكس. إن التفسيرات الاستراتيجية المختلفة بين بكين وواشنطن ستُبقي على إمكانية الصراع قائمة. وهذا الاختلاف في وجهات النظر بين الصين والولايات المتحدة يعقّد الخيارات ويصبح من الصعب على شركائهما المشتركين

فـي الإقلـيم ولا سـيما باكسـتان التعامـل مـع مختلـف ملفـات المنطقـة واتخـاذ الموقـف المناسب وسط تزاحم وتدافع مصالح القوى الكبرى في الإقليم.

إن طبيعـة العلاقـة الحاليـة لباكسـتان مـع كـل مـن الصـين والولايـات المتحـدة مثيـرة للاهتمـام. وخلافـاً للحـرب البـاردة والصـراع الأفغـاني، حيـث كانـت باكسـتان متحالفـة بوضـوح مـع الولايـات المتحـدة ضـد الاتحـاد السـوفياتي السـابق، تتمتـع باكسـتان اليـوم بصـداقة وشـراكة إسـتراتيجية مـع الصـين. ولكـن هـذا لـيس سـبباً للاعتقـاد بـأن الولايـات المتحـدة وباكسـتان لا تسـتطيعان تطـوير فهمهمـا لمصـالحهما المشـتركة فـي المنطقـة. فكـل مـن الصـين والولايـات المتحـدة بحاجـة إلـى علاقـة قويـة مـع باكسـتان لتعزيـز أهـدافهما فـي المنطقـة. وهـذا مـا تفهمـه إسـلام آبـاد بشـكل جيـد وتـدرك أيضـاً أنـه بقـدر مـا تمثـل العلاقـات الموازيـة مـع الولايـات المتحـدة والصـين أكبـر التحـديات، فإنهـا مـن أهـم الفـرص بالنسـبة لدولـة كباكسـتان. لكـن علـى الـرغم مـن التحـالف مـع باكسـتان فـي الحـرب علـى الإرهـاب تسـتخدم الولايـات المتحـدة كـل الوسـائل، العلنيـة والسـرية، للضـغط علـى باكسـتان بغيـة دعـم أجنـدتها الجغراسية في المنطقة ودفع باكستان لقبول دور هندي في الإقليم.

مـن جهتهـا تتـابع باكسـتان مـع الصـين جنبـاً إلـى جنـب اسـتراتيجيات التصـدي للتهديـدات والتحـديات التـي تواجـه الاسـتقرار الإسـتراتيجي الإقليمـي، ولكـن لـيس مـن خـلال انتهـاك القـوانين أو المعـايير الدوليـة كمـا فعلـت الولايـات المتحـدة لـدعم عضـوية الهنـد لمجموعـة مـوردي المـواد النوويـة، بـل مـن خـلال تعزيـز فكـرة التنميـة الإقليميـة والاقتصـاد المتكامـل، وأهم مثال على ذلك مشروع الممر الاقتصادي الصيني – الباكستاني.

خاتمة:

بناء على ما تقدم، من شأن التعايش الناجح بين الصين وباكستان إعادة تشكيل الساحة في جنوب آسيا وآسيا الوسطى والمحيط الهندي تقنع الولايات المتحدة بأن تكون أكثر مرونة وإيجابية تجاه التآزر بين الصين وباكستان في المنطقة، وأن تقود الهند أيضاً إلى تطوير علاقة أكثر توازناً وواقعية مع محيطها. كما أنها ستعطي الثقة للدول الصغيرة في المنطقة، وخاصة الدول الغنية بالطاقة، التي تخفي بسبب تجربتها مع الهيمنة السوفياتية حذراً في داخلها من مبادرات القوى الكبرى. وهذه الثقة من شأنها أن تجعل تلك الدول تنظر بإيجابية إلى علاقة صينية – باكستانية فعالة ومفيدة للطرفين تعزز سيادة باكستان بدلاً من تقليصها.

إن التعاون بين الصين وباكستان في جنوب ووسط آسيا هو إستجابة منطقية ومبررة للمشاكل الإقليمية وعدم الاستقرار السياسي والركود الاقتصادي والمنافسة بين الدول وغيرها من المسائل ذات الصلة. وقد يساعد التعاون بين الصين وباكستان على التحول الجزئي إلى التقارب الموضوعي من خلال تشجيع التعاون العادل القائم على أساس متين من المنفعة المتبادلة بين جميع الأطراف الفاعلة في المنطقة. ولا شك في أن التعاون بين الصين وباكستان الواسع النطاق سيؤدي إلى تعزيز الثنائية التي سوف تدفع بالضرورة نحو تحقيق النمو الإقليمي والسلام والازدهار الاقتصادي.

المصادر:

1. the Nation, CPEC transformed Pak-China relations into a strategic partnership: minister , Apr 1, 2017. http://nation.com.pk/national/01-Apr-2017/cpec-transformed-pak-china-relations-into-a-strategic-partnership-minister
2. Associated Press of Pakistan, Pakistan and China relations: 65 years of friendship to strategic partnership, May15, 2016. www.pakistantoday.com.pk
3. Jamal Nasir, Mother China: A 'Chinese revolution' sweeps across Pakistan, Herald, Jan 28, 2007. http://herald.dawn.com/news/1153413
4. Luo Yo, Taiwan case, chinaplus, Mar 27, 2004
5. Tariq Ali, Kissinger visit to China 1971, historypak.com, Jun 7, 2006
6. Pakchina News, Pakistan Receives LD-10 Anti-Radiation Missiles From China, Aug 23, 2006
7. Ralph Jennings, China Gets Cozier With Pakistan Again And, Yes, India Should Worry , forbes.com, Mar 26, 2017
8. Ahmad Rashid Malik, Institute of Strategic Studies (Islamabad) , The Growing Pakistan-China Defense Cooperation, October 07 , 2016
9. Gareth Price , China Pakistan Relations , Europe China Research and Advice Network, (ECRAN) , February 15, 2011
10. The Times of India, China-Pakistan Economic Corridor will be a game changer: Nawaz Sharif, Mar 27, 2017
11. K J M Varma, Entry of India and Pakistan in SCO will contribute to regional stability: China, livemint.com, Mar 14, 2017
12. Zafar Jaspal, CPEC: Opportunities, pakobserver.net, Sep 04, 2016